

**نكون أو لا نكون فتحن في مرحلة حساسة
رئيس الحكومة للمحافظين: عليكم الخروج من بوتقة الموظف ومن ير أنه غير مؤهل فليخرج من مكانه**

تم عرض المشاريع التنموية التي تمت المباشرة بها في الوحدات الإدارية في المحافظة والمشاريع التي أصبحت قيد الإنتاج، إضافة للرؤى في التوسيع بالمشاريع المتوسطة والصغيرة خلال المرحلة القادمة بما ينعكس إيجاباً على المواطنين مؤكداً أهمية الاستفادة من كل المنتجات في المحافظة.

وأوضح محافظ السويداء عامر العشي أنه تم وضع خريطة تنمية على مساحة المحافظة تضم مشاريع صغيرة ومتوسطة لتأمين إيرادات للوحدات الإدارية وتوفير فرص عمل، إضافة لمشاريع كبيرة لطرحها على القطاع الخاص للمشاركة مع الوحدات الإدارية بما يحقق التنمية والفائدة المشتركة.

وأشار محافظ القنيطرة فهاد ديبات إلى أن الاستثمار يتجه نحو الأفضل في المحافظة، وسيتم متابعة ودعم المشاريع المتقدمة، إذ إن القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية ودعم الاقتصاد الوطني لافتاً إلى ضرورة أن تكون الوحدات الإدارية قادرة على تأمين إيرادات لها لتقديم خدمات جيدة للمواطنين.

من جانبه، أشار نائب رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة الرقة عبد الحسن إلى الدعم الحكومي لريف الرقة المحرر وجهة توفير خدمات البنية التحتية كالكهرباء والمياه والزراعة وغيرها، مبيناً أنه تم إنفاق أكثر من ٦ مليارات مليرة هذا العام على هذه الخدمات.



نتائج

خلص الاجتماع إلى تحديد المهام التنموية للوحدات الإدارية خلال المرحلة القادمة لجهة تطوير البنية لاستثمارية والاقتصادية في المحافظات، ودعم الجهود الحكومية لتوسيع قاعدة المشاريع المتوسطة والمصغيرة ووضع برنامج عمل للعام القادم يركز على تحقيق خطوات استراتيجية في استهلاض الموارد الاقتصادية والبشرية للمحافظات واستثمارها بالشكل الأمثل.

وتم تخصيص ١٠ مليارات ليرة إضافية لمصلحة المجالس المحلية في المحافظات للعام القادم لإقامة حزمة مشاريع تنموية بعد تقديم الجدوى الاقتصادية لها، وتحديد المدد الزمنية لإنجازها وضوابط الالتزام بها، وتم تشكيل لجنة متتابعة من وزراء الإدارات المحلية والبيئة والاقتصاد والسياحة ووزيرة الدولة لشؤون الاستثمار ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي لوضع معايير وأسس منح الاعتمادات اللازمة للمشاريع المقترحة بما يراعي الألوان التنموية لكل محافظة.

وكفل المحافظين بتقديم حزمة مشاريع متوسطة وصغرى مقترحة على مستوى كل محافظة تراعي المقدرات التي تتمتع بها كل محافظة، وتفتح المجال لإقامة سلسة مشاريع مستقبلية والجدوى الاقتصادية من إقامتها وأالية انعكاساتها على تنمية الموارد المحلية وتوليد فرص عمل، ينبع منها وظيفتها ودورها في دراستها ووضعها موضع التنفيذ، وتوسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة التابعة للوحدات الإدارية وتوظيف عائداتها في تحسين الواقع الخدمي والتنموي للمحافظات خلال العام القادم، على التوازي مع متتابعة المشاريع الوحدات الإدارية المتقدمة من القطاع الخاص وتذليل العوائق التي تعرّض إنجازها وتقديم التسهيلات والمحفزات اللازمة لها لتنفيذها وفق المدد الزمنية المحددة وال المباشرة بمشاريع جديدة.

وتم تشكيل لجنة مركزية برئاسة وزير السياحة وعضوية محافظي حمص والقنيطرة ومعاون وزير الإدارة المحلية ورئيس هيئة الاستثمار لدراسة ملف المشاريع المتغيرة التابعة للقطاع الخاص في المحافظات، والخطوات الإسعافية وأالية الدعم الواجب تقديمها لإعادة إقلاع هذه المشاريع ووضعها بالخدمة في القريب العاجل، وذلك بعد فحص الوحدات الإدارية بجمع البيانات الدقيقة حول أعداد هذه المشاريع في كل محافظة ونسب الإنجاز التي وصلت إليها والمعوقات الأساسية التي تواجهها.

وزيرة شؤون الاستثمار: إيجارات للدونم بـ١٠٠ ليرة ويجب تصحيح الحال

لاسيما برامج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والترويج لاستثمارات المحلية المتوفرة واقتراح مصادر التمويل طلاقها.

في حين بين وزير الاقتصاد سامر الخليل أن المحافظ هو الجهة الوحيدة التي تعرف ماذا تحتاج محافظته من استثمارات، وأكد وزير السياحة رامي مارتيني على أهمية التركيز على الاستثمارات، ولاسيما أنه تم تصويب نحو ١٤ مشروعًا منها من أصل ٢١ مشروعًا، و٣ منها قيد المعالجة.

وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار وفيقة حسني بيّنت أنه يجب على كل محافظة متابعة موضوع إعادة تقييم أملاك الدولة، لأن المحافظ هو عين الحكومة في المحافظة، خاصة أن هناك محافظات لديها أملاك وأراضي الوزير لا يعلم بها، وهناك إيجارات للدونم بمبلغ ١٠٠ ليرة سورية فقط، لذلك لابد من تصويب هذا الحال.

أما الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر، فأكّد على ضرورة أن يكون هناك تعاون مع القطاع الخاص من خلال المشاريع الكبيرة، لافتاً إلى أنه من المفترض أن يكون هناك مشروع اقتصادي رائد ونوعي في كل محافظة مطروحاً للاستثمار مع القطاع الخاص.

حديث المحافظين

طالب محافظ حمص طلال البرازي بتسهيل الإجراءات للاستثمار، وأكد أن القطاع الخاص هو شريك أساسي للاستثمار، ومن ذلك ما أذنه في إنشاء مجمعات التسويقية الداعمة للقطاع الخاص، وأنه يتعين على جميع الأجهزة الداعمة العمل على إتاحة كل منشأة إلى العمل.

حمل رئيس مجلس الوزراء عماد خميس المحافظين مسؤولية تقييم الوضع التنموي والاستثماري والخدمي الحالى لكل محافظة، وسبل تكين البنية الاستثمارية لدى الوحدات الإدارية، مؤكداً أن المحافظ هو السلطة الأعلى المسئولة عن التهوض بخطة التنمية، وذلك من خلال استثمار كل المكونات المالية والبشرية التي تعتبر مدخلات التنمية الاقتصادية في المحافظات.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس الحكومة بالمحافظين وعدد من أعضاء الفريق الحكومي أمس، منها أن المحافظ هو القوة الضاربة للنجاح، وهو المسؤول عن تأمين جميع الخدمات التي يحتاجها المواطنون من خلال التواصل المباشر معهم، وتمكن كل منشأة ومحل تجاري من تحريك الإنتاج، وأن المحافظ الناجح هو من «يشغل الحكومة بمحفظته باعتباره رأس السلطة التنفيذية، وعليه تطوير البنية الاستثمارية والاقتصادية»، مبيناً أن المطلوب أكثر بكثير من الموجود حالياً، لفتاً إلى أهمية وجود إستراتيجية واضحة واستثمار الإمكانيات المتوفرة لدينا، وتوجيهها بالشكل الصحيح لتأمين الموارد، وإعادة

المنشآت إلى العمل.

وبحذر رئيس الحكومة المحافظين قائلاً: «ليس مقبولاً اليوم من أي وزير أو محافظ أو أي جهة معنية العمل بالآلية نفسها التي كانت قبل الحرب، فنحن بحاجة إلى محافظ يمثل الحكومة كاملة، محافظ يكون على خط ساخن مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة والجهات الوصائية، وعليه أن يخرج من بوتقة الموظف، ومن ير نفسه غير مؤهل لذلك، فليخرج من مكانه، لأن المكان الذي يعمل فيه ليس ملكاً له، بل ملك للمواطن، خاصة أن المحافظ هو الجهة الأساسية المشرفة ميدانياً على تنفيذ الرؤية الحكومية في كل محافظة، ومسؤوليتهم النهوض بواقع المحافظات من خلال متابعة تنفيذ المشاريع التي أطلقتها الحكومة في كل محافظة».

وأضاف: «نحن بمرحلة حساسة إما تكون أو لا تكون يجب أن تكون بالإطار الناجح ولا خيار لدينا إلا النجاح».

وطلب رئيس الحكومة من المحافظين تشكيل فريق يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والاتحادات المهنية في كل محافظة للتواصل مع أصحاب المنشآت الخاصة ومعرفة واقع كل منشأة، ووضع خطة عمل وفق برنامج زمني واضح لإعادة كل منشأة وكل شبر أرض تضرر بفعل الإرهاب للعمل والإنتاج.

كما كلف المحافظين بقاعدة بيانات تشمل كل المنشآت الحرفة والصناعية، ابتداء من الحرف الصغيرة، وصولاً إلى كبرى المعامل، وتحديد حاجة هذه المنشآت لتكون ضمن العملية الإنتاجية.

هذا وناقشت رئيس مجلس الوزراء مع المحافظين عدة مواضيع متعلقة بتقييم الوضع التنموي والاستثماري الحالي في المحافظات من خلال واقع الأنشطة التجارية والصناعية، والإجراءات المتخذة لتسهيل عودة الحركة

التجارية والصناعية للمحافظة، إضافة إلى تنبع تأثير العقود الاستثمارية لأملاك الوحدات الإدارية، وتقييمها من حيث بدلات الاستثمار أو الإيجار، وتأكيد معالجة ملفات الاستثمار المتعثرة لدى الوحدات الإدارية، وتسوية وضعها بما يصب في المصلحة الوطنية العليا.

كما تم بحث سبل تمكن البنية الاستثمارية لدى الوحدات الإدارية سعياً إلى وضع خريطة للمشاريع التنموية التي يمكن تنفيذها وتمويلها من الوحدات، والمشاريع الاستثمارية التي يتم عرضها على المستثمرين من القطاع الخاص بهدف تعزيز الموارد الاستثمارية المستدامة لدى المحافظات، ومن ثم تقديم دعماً لبرامج استثمارية محلياً.

تنفيذ ٤ مشاريع بتكلفة أكثر من ٢,٥ مليار ليرة سورية مدير هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: ١٠٩ فرص استثمارية ضمن خريطة الهيئة

فرص استثمارية تتوافق مع احتياجات القطر والاقتصاد، إذ تم تجهيز ١٠٩ فرص استثمارية جديدة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، وتم عرضها عبر موقع الهيئة مترجمة إلى اللغة الإنكليزية لتسهيل إيصالها للمستثمرين الأجانب والمغاربيين.

وأوضح أن المشاريع موزعة إلى ٧٧ مشروعًا في قطاع الصناعات التحويلية، و ١٠ مشاريع في قطاع الصناعات النسيجية، و ٧ مشاريع في قطاع الكهرباء والطاقة، و ٤ مشاريع زراعة إنتاج حيواني، و ١١ مشروعًا سياحيًا، حيث تقوم الهيئة بالترويج للمشاريع السياحية وحديثًا تم تعيين ممثل لوزارة السياحة في الهيئة.

بالنسبة لتوزعها على المدن الصناعية فهي ٣٩٢ مقسمًا صناعيًا في مدينة الشيخ نجار بحلب، و ٦٤٧ مقسمًا صناعيًا في مدينة عدرا الصناعية بريف دمشق، و ٩٤ مقسمًا صناعيًا في مدينة حسية الـ ١٣ مدينة.

Algebra 2020-1

مِنْهُمْ مُّحَمَّدُ سَيِّدَنَا
سَرِّحُ مُدِيرِ هِيَةِ الْاسْتِثْمَانِ
بَنْ دِيَابٍ لـ«الْوَطْن» بِأَنَّهُ تَمَّ
شَارِيعُ خَلَالِ الْعَامِ الْحَاكِمِ
فِي مُضِيِّهِ مُشارِيعَ الَّتِي شَارَعَ
بِأَيَّقَاءٍ، وَهِيَ مُوزَعَةٌ إِلَى ثَلَاثَةِ
مُولِيدِ الْكَهْرَباءِ عَنْ طَرِيقِ

١١,٥ بالمئة من المشتغلين في القطاع العام سدوا قروضاً من مصرف واحد بـ٨٣ مليار ليرة



القرض، بحسب سنوات التسديد، وبما يتوافق مع المحددات التي تسمح بمنح قرض للعاملين في الجهات العامة بما لا يتجاوز القسط ٤٠ بالمئة من أجورهم الشهرية، وبما لا يتجاوز السقف المسموح به مليون ليرة، علماً بأن الفائدة لا تقطع سلفاً من أصل المليون ليرة، إنما يتم منح قيمة القرض كاملاً مليون ليرة وتنضاف إليه الفائدة، وعلى سبيل المثال الشخص الذي يحق له الحصول على سقف القرض مليون ليرة تكون قيمة الفائدة المستحقة على قرضه نحو ٣٧٢ ألف ليرة، سيكون القسط الشهري المستحق هو ٢٢,٨ ألف ليرة.

وعن الاستفادة من سقف القرض الجديد للدخل المحدود المحدد بمليون ليرة بين أن معظم طالبي قرض الدخل المحدود استفادوا منه، ما يسمى «المقاصة»، فتم تأكيد ذلك في نتائج الاستفتاء التي أجريت في شهر يونيو ٢٠١٩، حيث أشار ٦١ بالمئة من الفحص من العام الماضي بنحو ٦١ بالمئة، إذ سجل عدد القروض التي منها المصرف حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي ٢٦,٦ ألف قرض بقيمة ١٢ مليار ليرة، ومن ثم تم منح ١٦,٣ ألف قرض زيادة عن العام الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف نضال العربيد أن التوجه حالياً يتركز على تنمية التسهيلات الائتمانية التي يتم منحها بالتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية، فيما يحقق رغبة العديد من الفئات، وخاصة أصحاب المهن والحرف، حيث مشروعات هذه الفئة أغلبها صغيرة، ومتوسطة، وهو ما تتجه الحكومة لدعمه في الظروف الحالية لسرعة تنفيذها، وأثرها المباشر والمهم في المجتمع، لجهة استقطاب وتشغيل اليد العاملة، وتأمين جزء مهم من مستلزمات واحتياجات المجتمع من الناحية المالية الأساسية، وإن